

استمرار غلق المجال الجوي يثير غضب الجالية الجزائرية

سبابة لأداء دورها في دعم الجالية الجزائرية عبر أقطار العالم، غير أن استمرار الغلق المثير فاقم درجة المعاناة وصارت فوق قدرة تحمل الجزائريين في الداخل والخارج.

ولا يزال استمرار قرار الغلق الذي دخل عامه الثاني يثير التساؤل لدى مختلف النوازل المهتمة بقطاعات السياحة والاقتصاد والتجارة وغيرها، لاسيما وأنه كبد شركة الخطوط الجوية الحكومية المحتكرة للنقل الجوي خسائر فادحة قدرت بتأثير من 300 مليون دولار خلال إحصائيات أعلن عنها خلال أشهر سابقة.

بيان وقّعت عليه منتديات الجالية الجزائرية في كندا وفرنسا وإسبانيا وغيرها طالب بمراجعة قرار غلق الحدود أمام حركة المسافرين

كما سجلت الشركة عجزا كبيرا في التكفل بالحالات الإنسانية وبرحلات الإجراء التي نظمت بحسب بيان الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج. وطبقت الشركة المحتكرة للنقل الجوي في البلاد إجراءات صارمة على المسافرين، حيث لم يعد بإمكان المهاجرين الحصول على بطاقة ركوب نحو الجزائر إلا بعد الحصول على إذن من مصالح قنصلية بلاده في البلد الذي يقيم فيه، أو من طرف مصالح وزارة الداخلية، وهو ما عبرت عنه جمعيات ناشطة في المجال الهجرة بـ"الإبادة وخرق حق أساسي للفرد الجزائري في الدخول إلى بلده".

حزب الاستقلال المغربي يدشن باكرا حملته الانتخابية

ويرى مراقبون في الهجوم الذي شنّه بركة على حكومة العثماني بداية لرحلة انتخابية للرجل وحزب الاستقلال المعارض لتحصيل مكاسب انتخابية. ويضيف هؤلاء المراقبون أن نزار بركة يسعى إلى تدغية مشاعر قطاعات اجتماعية واسعة بخطاب يتناول قضاياها ولو أن حزبه أخفق في تحقيق الكثير من عودته السابقة عندما تولى حقايب وزارية مهمة في الحكومة الأولى التي قادها العدالة والتنمية، مضيقين أن بركة يسوق لحزبه انطلاقا من الملفات الحارقة التي فشلت الحكومة في احتواء تداعياتها.

واعتبر رشيد لزيق أستاذ العلوم السياسية، أن "موقف حزب الاستقلال بمثابة حملة انتخابية من مدخل اجتماعي يتبني فيها شعار محاربة الفساد والربيع الاجتماعي الذي رفعه من قبل العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة".

وأضاف لزيق في تصريح لـ"العرب"، أن "رئيس حزب الاستقلال بريد دخول معترك الصراع حول المراتب الأولى في الانتخابات المقبلة بمنافسة حزبي العدالة والتنمية وحزب التجمع الوطني للأحرار بشكل خاص".

ولم يخلو حديث بركة الذي جاء خلال لقاء نظمته مؤسسة الفقيه التطواني للعلم والأدب، تحت شعار "برامج الأحزاب السياسية بين الرهان الانتخابي وانتظارات المجتمع" من تقديم مقترحات بديلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وفي سياق تقديم هذه المقترحات دعا بركة إلى تطبيق اختياري لنظام الزكاة على أن توجه عائدات الزكاة للأسر الفقيرة.



حزب الاستقلال يبدأ في حشد الناخبين

صابر بليدي

الجزائر - توجهت فعاليات جزائرية ناشطة في الجالية المهاجرة برسالة مفتوحة إلى السلطات العليا للبلاد من أجل مراجعة قرار غلق الحدود أمام حركة المسافرين من وإلى الجزائر مما أفضى إلى حالات إنسانية مستعصية، لاسيما وأن القرار دخل شهره الرابع عشر ولا شيء في الأفق يوحي إلى نية لدى السلطة لفتح الحدود وهو ما أثار غضب المهاجرين الجزائريين.

وذكر البيان الذي وقّعت عليه جمعيات ومنتديات الجالية الجزائرية في كندا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا وتركيا وألمانيا وقطر والنمسا والولايات المتحدة بأنه "منذ اتخاذ قرار غلق المجال الجوي والبحري والبري في 17 مارس 2020 لا يزال الآلاف من الجزائريين في الخارج يعانون الويلات بعد أن أصبحوا عالقين بقرار فجائي، فمنهم من غادر الوطن للعلاج وانتهت فترة علاجه، ومنهم الطلبة الذين انتهت فترة دراستهم والعمال والموظفون الذين انتهت عقود عملهم أو تم تسريحهم من وظائفهم، ومنهم المقيمون الذين تعطلت مصالحهم في الجزائر، أما المؤلم أكثر فيشترك فيه المئات من الذين فقدوا أقاربهم وأحبابهم إذ لم يتمكنوا حتى من حضور جنازتهم".

ولفت البيان إلى أن "إحصائيات وموثوقة وأخبارا متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي، تؤكد أن أجانب من جنسيات مختلفة يدخلون الجزائر ويخرجون منها بشكل عادي ومستمر منذ إعلان غلق الحدود إلى يومنا هذا، وأنه خلال أكثر من سنة كاملة من المعاناة كانت الجمعيات الجزائرية الناشطة بالخارج

وقّعت على بيان إلى أن "إحصائيات وموثوقة وأخبارا متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي، تؤكد أن أجانب من جنسيات مختلفة يدخلون الجزائر ويخرجون منها بشكل عادي ومستمر منذ إعلان غلق الحدود إلى يومنا هذا، وأنه خلال أكثر من سنة كاملة من المعاناة كانت الجمعيات الجزائرية الناشطة بالخارج

محمد ماموني العلوي

الرباط - وجه الأمين العام لحزب الاستقلال المعارض، نزار بركة، انتقادات لاذعة للحكومة المغربية برئاسة سعد الدين العثماني في خطبة رأى فيها مراقبون تدشينا باكرا لحملة انتخابية للاستحقاق المقرر تنظيمه في أكتوبر المقبل.

وحمل بركة الحكومة مسؤولية ما تعيشه البلاد من فوارق اجتماعية وتاكل الطبقة الوسطى في السنوات الأخيرة وذلك في ظل تراجع قدرتها الشرائية بفعل ارتفاع التضخم على الدخل وغلاء كلفة المعيشة وارتفاع المحروقات.

وبالرغم من أن حزبه شارك في الحكومة الأولى التي قادها حزب العدالة والتنمية قبل أن ينسحب في العام 2013 إلا أن بركة أكد أن المغرب يعاني من فوارق اجتماعية قوية ازدادت في الفترة منذ سنة 2014 إلى الآن من تدبير الحكومة الحالية.

ولم يتوان بركة في توجيه انتقادات لاذعة للحكومة الحالية قائلا "قدمت المثال على ما لا يجب فعله على مستوى الحكامة"، مضيفا أن "كل الوزراء يتشاجرون وفريق برلماني لحزب في الحكومة يعارض مشاريع قوانين الحكومة نفسها وتراسق كبير وغير مالوف بين أطراف الأغلبية، حتى أن حزبا في الأغلبية وضع نفسه ضد وزير في حكومة يقودها ذلك الحزب نفسه".

واتهم بركة الحكومة بالرضوخ لشركات المحروقات التي راكمت أرباحا كثيرة، بينما الحكومة لم تتحرك لمواجهة ذلك، ولم تستخدم القوانين التي تحوز عليها، لإيقاف هذه الشركات، مشيرا إلى أن مجلس المنافسة تدخل في وقت متأخر في هذه القضية.

ونواب تونسيون أن جلسة الثلاثاء تحولت إلى محاكمة له.

واعتبر النائب منجي الرحوي أن "بعض الأطراف جعلت من جلسة اليوم (الثلاثاء) جلسة محاكمة لرئيس الجمهورية"، مشددا على أن تونس تعرف اليوم صراعا مستعصيا في كل الوسائل، وفق قوله.

وأكدت النائبة عن الكتلة الديمقراطية ليلي الحداد أن "جلسة الثلاثاء تحولت إلى جلد لرئيس الجمهورية ولتصفية حسابات سياسية معه".

وأضافت الحداد مخاطبة رئيس البرلمان راشد الغنوشي "أقول لرئيس المجلس لن تبلغ ما تطمح إليه في أحلامك لأن الشعب فاهم اللعبة السياسية وما يحصل".

وتأتي هذه المستجدات في وقت تعرف فيه تونس أزمة سياسية في ظل القطيعة بين الرئاسات الثلاث وهو ما يثير مخاوف من الانزلاق إلى مربعات أخرى لاسيما مع الجهود التي تقودها النهضة لدفع المشيشي إلى تفعيل التعديل الوزاري العجل.

النهضة تناور الخصوم خشية خسارة موقعها في المشهد التونسي

عبد اللطيف المكي: النهضة مستعدة للتنازل وندعو إلى تفعيل الحوار



الصراع يشتد، فأى تنازلات ستقدمها النهضة؟

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "اليوم نفس الأزمة بصدد تصديرها ومجلس شعوري الحركة لم يعلن عن موعد المؤتمر فصعدت الخطاب مع رئاسة الجمهورية ورأى راشد الغنوشي شخصيا يدعو إلى الحوار لكن هناك شق في النهضة يعارض".

وتابع "النهضة ليس لها خطاب متوازن، وتصعد في كل بياناتها، وإلى حد الآن لم تستقر على موقف واضح، وعليها أن توضح موقفها لأن المكي لا يمثل حركة النهضة بل هو تابع لشق منها، على غرار رفيق عبدالسلام الذي يصعد دائما ضد رئاسة الجمهورية".

وقال الرابحي "هناك عدّة تغييرات إقليمية، والغنوشي سيزور قطر بعد التقارب السعودي السوري، فضلا عن التحولات الكبرى في ليبيا، ولم يبق للغنوشي إلا المحافظة على الكينونة السياسية للنهضة"، مضيفا "أعتقد أن التصعيد مستبعد فالحوار وارد، والتضحية بحكومة المشيشي واردة أيضا".

وكان اتحاد الشغل التونسي قد عرض على الرئيس سعيد مبادرة تنص على إطلاق حوار وطني يضم كل الجهات الوطنية والسياسية لإيجاد حلول سياسية واقتصادية واجتماعية للوضع الراهن في البلاد.

ومنذ الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أجريت في العام 2019، يشهد المشهد السياسي التونسي تشردا غير مسبوق أدخل البلاد في حالة تخبط واضطراب.

وقال النائب حاتم المليك في تصريح لـ"العرب"، "كل المواقف التي تصدر من القيادات توظفها النهضة حسب الأهداف وكثيرا ما تقول إنها غير صادرة عن مصدر رسمي لها (المكتب التنفيذي للحركة)".

وأضاف "الاسلم أن تخرج الحركة من منطق التنازلات، وإذا أرادت الحوار فعليها أن تقر بفشلها لمدة عشر سنوات، وتقر بأن النظام السياسي هجين ويشتم القيادة، وإذا ما زالت تريد الماوراة وتستعصم في مواجهتها مع سعيد ومعارضها فلن تفلح في تجاوز الأزمة".

ورأى المليك أن "النهضة ما زالت غير مستعدة للحوار، ولا توجد مؤشرات حقيقية لدخول الحوار".

وتحول حركة النهضة الإسلامية في الطرف الراهن على حكومة المشيشي لترميم اجنداتها خاصة في ظل خلافه مع الرئيس سعيد، لكن هذه الحكومة تواجه انتقادات متزايدة بسبب سوء إدارتها للعديد من الملفات الحساسة على غرار الجائحة الصحية والأزمة الاقتصادية الحادة.

ويرى مراقبون أن الحركة التي تقود الحزام السياسي للحكومة مع قلب تونس واتحلاف الكرامة، يمكن أن تتخلى عن المشيشي كحل سياسي لكن الثابت لدى هؤلاء أن النهضة بصدد تصدير أزمة الداخلية إلى المشهد العام.

وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي أن "النهضة عوّبتنا أنه كلما كانت لديها مشكلة داخلية تنقلها إلى المشهد العام، وأخرها أزمة مؤتمرها وخلافات قياداتها فاطاحت بإجراء الحوار".

ولئن يعتبر تقديم التنازلات خطوة هامة نحو التسوية السياسية، فإنها (الخطوة) تحمل في طياتها قلقا واضحا من أغلب قيادات الحركة حول مستقبل الحزب في المشهد السياسي التونسي.

وفي استعراض المقترحات والتنازلات التي يمكن أن تقدم بها الحركة لتجاوز الخلافات القائمة بين رؤوس السلطة، فيما إذا كانت جادة في إنهاء هذا المسار والدفع نحو التسوية، نسجت قيادات نهضوية على منوال المكي بالدعوة إلى الحوار.

وأفاد محمد القوماني النائب عن الحركة في البرلمان بأن "للنهضة قناعة بأن اجتماع الفرقاء هو بداية للحل السياسي، والذهاب للحوار هو الطريق الوحيدة لحلحلة الأزمة المترحة والمعقدة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "المهم الآن أن ندخل الحوار الوطني في مستوياته الصحية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، ولدينا الأفكار والاستعداد للتعاون".

وتابع "أفهم من كلام المكي أن التنازلات مطلوبة من الحركة كما هو الشأن لبقيّة الأطراف وخصوصها من أجل المصلحة العامة، والنهضة سبق وأن دعت سعيد في بيان مجلس الشورى إلى أن يبذل جهدا مع المشيشي لحل مشكلة التحوير الوزاري، ودعت أيضا إلى توسيع الحزام السياسي للحكومة والاتفاق على برنامج وطني للإقادة".

وتعتبر شخصيات سياسية أن النهضة ما زالت تناور خصومها وهي غير مستعدة لإجراء الحوار.

دعت قيادات من حركة النهضة الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) إلى تفعيل مبادرة الحوار الوطني التي كان قد تقدم بها منذ مدة مؤكدة أنها مستعدة لتقديم تنازلات، في خطوة يرى مراقبون أنها تعكس استئثار الحركة للخطر الذي قد يهدد موقعها في المشهد لاسيما في ظل احتدام مواجهتها مع الرئيس قيس سعيد.

خالد هودي

تونس - تُثير التصريحات المتواترة من قيادات في حركة النهضة الإسلامية بشأن استعداد الحزب لتقديم تنازلات من أجل حلحلة الأزمة السياسية التي تعرفها تونس تساؤلات بشأن تلك التنازلات التي قد تقدمها من أجل تلافي العزلة السياسية؛ ودعا عبداللطيف المكي القيادي بحركة النهضة ووزير الصحة السابق الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، إلى تفعيل مبادرة الحوار الوطني، مبينا أن الوضع السياسي أثر على الوضع الاقتصادي والصحي.

وأوضح المكي في تصريح لإذاعة محلية الإثنين "أن الاضطراب السياسي في البلاد انطلق منذ بداية التجاذبات حول حكومة الفخاخ مروراً بإقالة مجموعة من وزراء النهضة ومن بينهم هو وصولاً إلى استقالة الفخاخ بعد تقديم لائحة لوم ضد حكومته بالبرلمان".

وأكد أن النهضة مستعدة لتقديم التنازلات، مستتركا "لكن يجب أن يبدأ الحوار دون شروط وأن تقدم كل الأطراف تصوراتها للخروج من الأزمة".



وترزح تونس تحت وطأة أزمة سياسية حادة منذ أشهر بسبب تعديل وزاري في حكومة هشام المشيشي يرفضه الرئيس سعيد، ويتبنت بتمريره الحزام السياسي للحكومة بقيادة النهضة. وأصبحت الحركة لا تقوى أي مناسبة للتصعيد ضد خصومها وخصوصا ضد رئيس الجمهورية.

وتطرح دعوات قيادات النهضة إلى التسوية بتقديم التنازلات للخروج من الأزمة، حقيقة مخاوف الحركة كحزب يتصدر المشهد منذ أكثر من عشر سنوات، من خسارة موقعه في صناعة القرار السياسي، فيسارع إلى تقديم التنازلات.

جلسة برلمانية حول المحكمة الدستورية تنقلب إلى محاكمة لقيس سعيد

قائمة على هذه التعديلات بالأغلبية المرززة أي 131 صوتا.

ولمح النائب عن حركة النهضة الإسلامية عامر العريض إلى الرئيس سعيد قائلا "منع حكم الفرد وتوزيع السلطة بين البرلمان ورئاسة الجمهورية والحكومة هي أهم ركائز النظام السياسي التونسي"، مضيفا "انقضاء الأجل لإرساء المحكمة الدستورية لا يمكن أن يكون مبررا لعدم إرسائها".

وانتقدت النائبة عن النهضة مريم بن بلقاسم الرئيس سعيد متسائلة "أين رئيس الجمهورية من عودته الانتخابية في دعم جهود إرساء المحكمة الدستورية"، موضحة "لا بد من إرساء المحكمة الدستورية وعلى كل طرف أن يتحمل مسؤوليته".

ولم تقتصر الانتقادات للرئيس سعيد على حركة النهضة، حيث وجه نواب عن حزب قلب تونس واتحلاف الكرامة الشعبي والإسلامي اتهامات بتعطيل تركيز المحكمة الدستورية.

وفي مواجهة الانتقادات التي طاولت الرئيس سعيد رأت أوساط سياسية

ولجا البرلمان في الخامس والعشرين من مارس الماضي إلى إدخال تعديلات على قانون المحكمة، بعد فشل خلال ثمانين مناسبات في استكمال انتخاب أعضائها، حيث انتخب عضوا واحدا من أصل أربعة جراء خلافات سياسية.

لكن هذه التعديلات التي اقترحتها حركة النهضة وتقضي إلى تخفيض عدد الأصوات اللازمة دستوريا لترميم أعضاء المحكمة من 145 صوتا، أي ثلثي نواب البرلمان إلى 109 أصوات، اعتبرها البعض محاولة من النهضة لتشكيل محكمة على مقاسها ما يتيح لها في ما بعد استخدامها ضد خصومها وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية.

وتتملك حركة النهضة الأغلبية داخل البرلمان (52 مقعدا) وتحالف بشكل غير معلن مع حزب قلب تونس (38 مقعدا) واتحلاف الكرامة (21 نائبا).

ورفض الرئيس سعيد تلك التعديلات بحجة أن فترة إرساء المحكمة الدستورية قد انقضت أجلها الدستورية، وهو ما لم يستسغه خصومه الذين كانوا مطالبين بفتح جلسة جديدة والمصادقة في قراءة

تونس - شهدت جلسة برلمانية مخصصة لمناقشة قانون المحكمة الدستورية في تونس الثلاثاء، هجوما حادا من قبل نواب عن الحزام السياسي والبرلماني الداعم لرئيس الحكومة هشام المشيشي بقيادة حركة النهضة الإسلامية على الرئيس قيس سعيد، ما جعل تلك الجلسة تتحول إلى ما يتسبب المحاكمة له.

ويرى مراقبون أن التهجومات التي عرفتها الجلسة تُندّر بالمزيد من تعقيد الأزمة السياسية التي تصفب بتونس خاصة أن تلك الهجمات جاءت في أعقاب زيارة قام بها الرئيس قيس سعيد للمنطقة العسكرية المغلقة بجبل الشغابني بمحافظة القصيرين بغرب البلاد وصعد خلالها ضد خصومه.

ولم يتردد نواب برلمانيون عن حركة النهضة في استحضار مفردات "الحكم الفردي والاستبدادي" في مهاجمة قيس سعيد خلال الجلسة التي انعقدت لمناقشة رد رئيس الجمهورية حول التعديلات التي أدخلها البرلمان على قانون المحكمة الدستورية الأساسي.